

المؤتمر الشعبي الحاكم باليمن يقيل رئيس دائرته المالية والإدارية

محمد الخامري

إيلاف

2006/10/08

بعد كشف المعارضة لعدد من الشيكات المشبوهة المؤتمر الشعبي الحاكم باليمن يقيل رئيس دائرته المالية والإدارية

علمت إيلاف من مصادر مطلعة أن الرئيس علي عبدالله صالح وجّه بإعادة ترتيب أوضاع المؤتمر الشعبي العام "الحاكم" الداخلية وفق الإصلاحات الشاملة التي تضمنها برنامجه الانتخابي الذي على ضوئه تم انتخابه في الـ20 من أيلول "سبتمبر" الماضي رئيساً لليمن لفترة ثانية مدتها سبع سنوات دستورياً لكنه تعهد في برنامجه الانتخابي بتخفيضها إلى خمس سنوات فقط.

وأضافت المصادر أن الرئيس صالح يرى أن أي إصلاحات حقيقية لا بد أن تبدأ من الداخل ولذلك يُتوقع أن يتم خلال الأيام القليلة القادمة إصدار عدد من القرارات التنظيمية في إطار المؤتمر الشعبي العام تشمل تغييرات جوهرية في العديد من الدوائر بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام إضافة إلى عدد من القرارات الخاصة بالمؤسسات الإعلامية التابعة للحزب.

وكان الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام عبدالقادر باجمال أصدر أمس قراراً تنظيمياً قضى بتعيين محمد أحمد دويد رئيساً لدائرة الشؤون المالية والإدارية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام خلفاً لحمود الشبامي الذي شغل الموقع منذ 1998م.

وكان الناطق الرسمي باسم المعارضة اليمنية "اللقاء المشترك" محمد قحطان كشف عن عدد من العمليات التي تمت بنظر حمود الشبامي رئيس دائرة الشؤون المالية والإدارية بالأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام سابقاً- في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ: 7-9-2006م ، مستعرضاً الشيكات المصرفية بنظر الشبامي من البنك المركزي التي تم اعتمادها بإشعار دون توقيع البنك، وفيها تم تحويل مبلغ (1.200.000.000) مليار ومائتي مليون ريال إلى حساب المؤتمر برقم (1955190: 1019) باسم حمود الشبامي من أصل مليار وأربعمائة مليون ريال من الشيك رقم (5963612) على أن يتم صرف المبلغ المتبقي نقداً.

وشيك آخر يحمل رقم (5963613) بمبلغ (1.600.000.000) مليار وستمائة مليون ريال باسم حمود الشبامي تم تحويل مبلغ (600.000.000) ستمائة مليون ريال إلى حساب المؤتمر صرف بنك التضامن الإسلامي، على أن يتم تحويل المبلغ المتبقي وقدره (مليار ريال) لحساب المؤتمر الشعبي بطرف البنك الزراعي.

وبحسب الموقع الإلكتروني لصحيفة الناس الإصلاحية فقد تم تحويل شيكين من رئاسة الجمهورية بنظر الشبامي أيضاً إلى حساب المؤتمر الأول بقيمة (275.000.000) مائتين وخمسة وسبعين مليون ريال والثاني بقيمة (274.573.053 مليون) بحيث يصبح إجمالي المبالغ التي تم الكشف عنها وتحويلها من حساب مشروع توسيع وتطوير الجامع الكبير إلى حساب المؤتمر مبلغ وقدره (3.549.573.053) ثلاثة مليار وخمسمائة وتسعة وأربعين مليون، وخمسمائة وثلاثة وسبعين ألف وثلاثة وخمسون ريالاً، عوضاً عن تحويل مبلغ (1.709.000.000) مليار وسبعمائة وتسعة مليون

ريال بتاريخ: 20-8-2006م إلى حساب جهات مجهولة.

وتساءل قحطان بعد كشفه للشيكات وغسيل الأموال التي يقوم بها الحزب الحاكم في البنك المركزي بقوله "من ينهب البنك المركزي" داعياً إلى وضع البنك المركزي تحت إدارة لجنة وطنية وشفافة "لأن ثروتنا القومية يتصرف بها هذا البنك".

وقال قحطان -في مؤتمر صحفي عقده الهيئة التنفيذية للمشارك- "سنظل نطالب وندعو إلى إبعاد أيادي الفساد والنهب عن البنك الذي يمثل مصيرنا، ومستقبل أولادنا، وعلى الإخوة في المؤتمر أن يستحووا ولا يأخذوا هذه الأموال باسم الله وباسم المساجد" مشيراً إلى أن ملفات الحزب الحاكم كثيرة فتح منها ما فتح وتبقى منها ما سيفتح لاحقاً، من بينها -حسب قحطان- أن موقع الخزنة المالية في بعض المراحل كانت في المعسكرات خارج وضعها الطبيعي في البنك المركزي.